



AUABC

African Union Advisory Board on Corruption

تقرير الحوار الأفريقي الخامس لمكافحة الفساد

الموضوع: الجماعات الاقتصادية الإقليمية: الجهات الفاعلة الحاسمة في تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع

الفساد ومكافحته

المنعقد افتراضياً في الفترة من 9 - 11 نوفمبر 2021

1. المقدمة

ركز المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد في عام 2021 على تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بشكل أقوى بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومعها من خلال تعزيز التعاون والتآزر حول تدخلات مكافحة الفساد في القارة. وهكذا عُقد الحوار الأفريقي لمكافحة الفساد لعام 2021 افتراضياً من خلال ندوات عبر الإنترنت تحت عنوان: "الجماعات الاقتصادية الإقليمية: الجهات الفاعلة الحاسمة في تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته".

وضم الحوار، الذي استمر لمدة ثلاثة أيام، ممثلين عن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والوكالات الوطنية لمكافحة الفساد والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة الأخرى. تم تقديم عروض وتقارير مفصلة وعقدت مناقشات مستفيضة بين المشاركين حول حالة مكافحة الفساد على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأطر مكافحة الفساد والسياسات والقوانين المعتمدة على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمستوى القطري. تبادلت الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد أفضل الممارسات في مكافحة الفساد على المستوى الوطني والتعاون عبر الحدود على المستوى الإقليمي، وتفاكرت الجهات الفاعلة غير الحكومية مع المجلس حول كيفية تعزيز تعاونهما.

بدأت الندوة عبر الإنترنت بكلمة ترحيب من السيدة تشاريتي نتشيمونيا الأمينة التنفيذية للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد التي قدمت لمحة عامة عن برنامج الإصدار الخامس من الحوار الأفريقي لمكافحة الفساد.

باء . كلمة الترحيب من معالي جان لويس أندرياميفيدي رئيس المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد

رحب معالي جان لويس أندرياميفيدي بالمشاركين في الحوار السنوي الخامس لمكافحة الفساد، مشيراً إلى أن الحوار يُعقد عبر الإنترنت للمرة الثانية بسبب جائحة كوفيد-19. وأشار إلى أن أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 التي تعبر عن التطلع إلى إفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية تتطلب جهوداً منسقة ومشاركة لمكافحة آفة الفساد التي تدمر اقتصادات الدول وتشكل عائقاً أمام التنمية المستدامة وتحقيق قيم الحرية والمساواة والعدالة والكرامة.

أشار معالي أندرياميفيدي إلى أنه بسبب التدفقات المالية غير المشروعة، تخسر إفريقيا أكثر من 80 مليار دولار أمريكي كل عام. وأوضح أن هذا لا يحرم القارة من الموارد التي تشتد الحاجة إليها فقط لتمويل تنميتها، بل يوجج الصراع أيضًا وذكر أن معالجة مثل هذه المشاكل تتطلب وضع استراتيجيات محددة. وأشار كذلك إلى أن القوانين واللوائح والمعايير التي تعالج الفساد على المستويين الإقليمي والوطني لا تزال غير متسقة بشكل صحيح وأن تنسيقها أمر بالغ الأهمية لأن مكافحة الفساد لن يتم تحقيقها إلا إذا تم إعطاء الأولوية للتنسيق الفعال عبر الحدود داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية. تم تذكير المشاركين بالعلاقة التكافلية بين التكامل الإقليمي ومكافحة الفساد وبأن الأول معرض للخطر إذا سمح للفساد بالازدهار على المستوى دون الإقليمي. واختتم رئيس المجلس الاستشاري كلمته بمناشدة المشاركين لضمان أن حوار 2021 لمكافحة الفساد يتجاوز مجرد المحادثات ويصبح نقطة انطلاق لإجراءات ملموسة في شن الحرب على الفساد.

2. الندوة الشبكية عبر الانترنت 1: تعزيز التنسيق بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات الوطنية لمكافحة الفساد في تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع الفساد ومكافحته

أدار الندوة عبر الانترنت معالي سينابو ندياي دياكاتي. سبق المناقشات عرض تقديمي للجنة من السيدة مارثا منتالي من المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد وجون كيفوفا من جماعة شرق إفريقيا.

ألف. عرض نتائج البحث حول موضوع العام

قدمت السيدة منتالي كبيرة موظفي الاقتصاد والمسائل الإحصائية عرضًا حول البحث عن موضوع العام. وفي عرضها، سلطت الضوء على عملية البحث والنتائج والتوصيات الصادرة من البحث.

وأبلغت المشاركين أنه تم إرسال استبيان إلى جميع الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد ولكن لم يتم تلقي سوى 15 ردًا. وقد ردت الردود من: الجزائر، بوتسوانا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، موريشيوس، ناميبيا، نيجيريا، السنغال، سيشيل، سيراليون، تنزانيا، جنوب إفريقيا، مملكة إيسواتيني وزيمبابوي.

فيما يلي بعض النقاط البارزة من نتائج هذا البحث:

(1) الجماعات الاقتصادية الإقليمية هي بالفعل جهات فاعلة ذات صلة في مكافحة الفساد وقدمت آليات للعمل الجماعي ضد الفساد ويسرت الحوار وتبادل المعلومات ووضعت معايير وقوانين نموذجية لمكافحة الفساد ووفرت آليات للتعاون عبر الحدود للتصدي للممارسات الفاسدة.

(2) هناك أمثلة مشجعة على التعاون القوي بين الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد والجماعات الاقتصادية الإقليمية مثل ادماج بروتوكولات مكافحة الفساد الإقليمية في التشريعات الوطنية والدورات التدريبية المتخصصة للمحققين بشأن التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول وغسيل الأموال التي تيسرها الجماعة الاقتصادية الإقليمية. (3) هناك تحديات ملحوظة أمام ادماج بروتوكولات مكافحة الفساد في التشريعات الوطنية بما في ذلك الموارد المحدودة التي تعيق التنفيذ الكامل للبروتوكولات ومراقبة التدخلات الاستراتيجية ونقص الخبرة، لا سيما في مجال التمويلات الدولية واسترداد الأصول والافتقار إلى تنسيق سياسات وتشريعات مكافحة الفساد .

4) لا تزال هناك حاجة وإمكانية للحصول على دعم أكبر من الجماعات الاقتصادية الإقليمية في معالجة الفساد على المستوى الوطني من خلال تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المعنية بمكافحة الفساد، وتعزيز أطر المساعدة القانونية المتبادلة داخل الدول الأعضاء، ودعم تنفيذ الموقف الأفريقي المشترك بشأن استعادة الأصول.

باء . العرض المُقدم من ممثل مجموعة شرق أفريقيا

أعرب السيد جيمس كيفوفا من الأمانة العامة لجماعة شرق إفريقيا عن رضا الجماعة عن النتائج الرئيسية للبحث السنوي للمجلس الاستشاري، لا سيما فيما يتعلق باتباع الأصول واستعادتها والمساعدة القانونية المتبادلة وبناء القدرات. وأكد التزام الأمانة العامة لمجموعة شرق أفريقيا بالعمل عن كثب مع المجلس الاستشاري لتعزيز التدابير اللازمة لمنع الفساد ومكافحته في منطقة شرق أفريقيا. وأشار إلى أن معاهدة جماعة شرق أفريقيا تنص على تبني مبادئ الشفافية والمساءلة التي تعتبر حاسمة في مكافحة الفساد.

وأضاف أنه يجب فحص دور البنوك المركزية في مراقبة الأنظمة المالية عن كثب لتعزيزها حيثما تكون هناك حاجة، وكذلك آليات المراقبة لمنع فقدان الأصول في القارة مثل تعزيز التعاون بين القارات.

جيم . النقاط الرئيسية من المناقشات العامة

1) أكد المشاركون أن الفساد في إفريقيا لا يزال يؤثر سلبًا على اقتصاد الدول ويشكل عائقًا رئيسيًا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحقيق المستدام للتطلعات المشروعة لسكان القارة لتعزيز قيم الحرية والمساواة والعدالة والكرامة.

2) لوحظ أن التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالاتفاقية وقرارات أجهزة الاتحاد الأفريقي هو شرط أساسي لنجاح مكافحة الفساد. لا يزال الفشل في تنشيط الآليات الملزمة داخل نظام الاتحاد الأفريقي يعيق تحقيق الأهداف في المعايير الموضوعية لمعالجة الفساد وغيره من العلل في القارة.

3) أشار الموفدون إلى الاحتجاج المتكرر بالسيادة من قبل الدول الأعضاء كأساس للفشل في التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية منع الفساد ومكافحته. ومع ذلك، كان هناك توافق في الآراء على أنه بالتصديق على الاتفاقية، تقيد الدول، ضمناً، سيادتها إلى الحد الذي يتطلب التعاون والتنسيق عبر الحدود للتصدي بفعالية لآفة الفساد.

4) تمت الإشادة بالدور الحاسم الذي تلعبه وحدات الاستخبارات المالية بالتعاون مع البنوك المركزية على المستوى الوطني. يُطلب من الكيانات المُصنَّفة كمؤسسات مُبلغة عن الفساد تقديم معلومات إلى وحدات الاستخبارات المالية التي تعمل بدورها بشكل وثيق مع البنوك المركزية لمعالجة الجرائم الاقتصادية، ولا سيما غسل الأموال عبر الحدود وعبر القارات.

5) لا يمكن تجاهل أهمية الإرادة السياسية في مكافحة الفساد إذ أنها شرط مسبق ضروري لنجاح مكافحة الفساد حيث تظهر الدراسات أن هناك علاقة قوية بين النوايا السياسية الحسنة والحكم الرشيد وكسب الحرب ضد الفساد.

6) تم تذكير المشاركين بأنه كجزء من تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تم إشراك العديد من البلدان الأفريقية في التقييمين الأول والثاني. على هذا النحو، ينبغي تسهيل تبادل المعرفة من قبل الخبراء الأفارقة المشاركين في العملية لتعزيز الرصد في إطار اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

7) قام المجلس الاستشاري بإطلاع المشاركين على تطويرين مهمين، وهما أن المجلس بصدد إنشاء مركز موارد لمكافحة الفساد والذي سيكون لديه معلومات عن ممارسي مكافحة الفساد والباحثين والخبراء. كما طور المجلس أيضًا إستراتيجية مشاركة الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي ستوجه التعاون بين المجلس الإقليمي والجماعات الاقتصادية الإقليمية للمساعدة في تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

8) لاحظ المشاركون أنه لا يزال هناك تراخي في تنفيذ الاتفاقية. تمت دعوة المجلس الاستشاري للتحقيق فيما إذا كان الفشل في الحد من حوادث الفساد بشكل هادف في بعض الدول الأطراف في الاتفاقية هو نتيجة لثغرات في الاتفاقية ووضع المعايير بشكل عام، لا سيما في مجال التدفقات المالية غير المشروعة.

دال. اختتام الجلسة والطريق إلى الأمام

قدم معالي جان لويس أندرياميفيدي رئيس المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد الكلمة الختامية لليوم الأول من الحوار وأعرب عن امتنانه للبلدان الخمسة عشر التي ردت على الاستبيان الذي أرسله المجلس. وأكد كذلك على أن الفساد في القارة بمختلف مظاهره لا يزال يضر بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أفريقيا مع استمرار نزيف الموارد خارج القارة، ولتصحيح هذه الملمزمة، هناك حاجة إلى عمل منسق بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات الوطنية لمكافحة الفساد و المجلس من أجل تحقيق أهداف ومواقف سياسة مكافحة الفساد المختلفة مثل الموقف الأفريقي المشترك بشأن استرداد الأصول. واختتم حديثه بطمأنه المشاركين إلى أن المجلس قد أحيط علماً بالتوصيات المختلفة المقدمة وسيقع بشكل خاص القلق من أن الثغرات في وضع المعايير، بما في ذلك اتفاقية منع الفساد ومكافحته، قد ساهمت في مكافحة غير الفعالة للتدفقات المالية غير المشروعة.

3. الندوة عبر الإنترنت 2: تأملات بشأن حالة مكافحة الفساد في إفريقيا

كان اليوم الثاني من حوار مكافحة الفساد عبارة عن جلسة مغلقة مع ممثلين عن الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد. وقد أدار الجلسة معالي فرانسيس بن كيغالا مفوض مفوضية مكافحة الفساد بجمهورية سيراليون وعضو المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد. قدمت الندوة عبر الإنترنت فرصة لممثلي الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد للتفكير في الحالة العامة لجهود مكافحة الفساد في أفريقيا. وقد شارك في الندوة عبر الإنترنت ثلاثة أعضاء في فريق المناقشة وهم ممثل المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد وممثل السلطات الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر وموزمبيق.

ألف. تقرير مرحلي وتحديث من المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد

قدم السيد سليمان كينيونيو كبير مسؤولي السياسات في الشؤون السياسية والقانونية في المجلس الاستشاري تحديثاً لما قام به المجلس وحققه منذ الحوار السنوي الرابع الذي عقد في أكتوبر 2020، وتم تسليط الضوء، على وجه الخصوص، على التالي:

1) التذكير بالتوصيات الرئيسية الصادرة عن النسخة الرابعة من الحوار الأفريقي لمكافحة الفساد والتي ركزت على تعزيز فعالية وكفاءة النظم القضائية في مكافحة الفساد (التقرير والتوصيات المتاحة مع مجلس الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد).

2) أن المجلس لاحظ في الفترة ما بين آخر حوار لمكافحة الفساد حتى الآن زيادة الفساد في العمليات الانتخابية في القارة. هذا بشكل خاص فيما يتعلق بالفساد الهادف إلى المساومة على مسؤولي الانتخابات والهيئات والمؤسسات الحكومية.

3) أن المجلس لاحظ أيضًا التحديات المستمرة المتمثلة في الاستيلاء على الدولة، والفساد الكبير والمحسوبية المفرطة التي تستمر في تآكل الثقة في أنظمة الحكم في القارة.

4) أن المجلس يستعد لإصدار دراستين تركزان على الفساد خلال جائحة كوفيد-19 ودور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مكافحة الفساد. وأشار السيد سليمان إلى أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية يمكن أن تلعب دورًا رئيسيًا في إدماج معايير مكافحة الفساد في التشريعات الوطنية، ولكن قدراتها في هذا الصدد لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير.

5) أن المجلس يشهد تطبيقًا متنوعًا لمعايير مكافحة الفساد في تطوير المعاهدات الإقليمية وكذلك إنشاء شبكات إقليمية لمكافحة الفساد ويلتزم المجلس بمواصلة دعم جهود التنسيق والشبكات الأقوى.

6) اعتمد الاتحاد الأفريقي الموقف الأفريقي المشترك بشأن استرداد الأصول الذي اعتمده أجهزة السياسة في الاتحاد الأفريقي في عام 2020. هذه الوثيقة أساسية في مساعدة الدول الأعضاء على التفاوض بشأن إعادة الأصول المسروقة وكذلك تحديد الأصول المسروقة واستعادتها وإدارتها في السياق الأوسع للوقاية من التدفقات المالية غير المشروعة.

7) أن المجلس قلق إزاء عودة التغييرات غير الدستورية للحكومات في القارة والتي يغذيها الفساد جزئيًا. إن السكان، ولا سيما الشباب، غير راضين عن سوء الإدارة والتوزيع غير المتكافئ للموارد الوطنية وكلاهما يتأثر بالممارسات الفاسدة.

8) أخيرًا، أشاد المجلس الاستشاري بالتصديقات الأخيرة على اتفاقية منع الفساد ومكافحته من قبل تونس والكاميرون باعتبارهما الدولتين الرابعة والأربعين والخامسة والأربعين، على التوالي، اللتين صدقتا على الاتفاقية. ويواصل المجلس دعوة جمهورية أفريقيا الوسطى والرأس الأخضر وجيبوتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وموريتانيا والمغرب والصومال وجنوب السودان وإسواتيني إلى أن تحذو حذوها.

باء . عرض من السيد كور طارق من الجزائر

1) لاحظ السيد طارق أن الحكومة الجزائرية أظهرت إرادة سياسية حقيقية في مكافحة الفساد كما يتضح من التعديلات الدستورية التي تم سنّها لإنشاء جهاز رقابي مستقل لمكافحة الفساد وهو الهيئة العليا للشفافية والوقاية ومكافحة الفساد .

(2) كما أطلع المشاركين على الجهود التي تبذلها الجزائر لمكافحة الفساد من خلال الإصلاحات المؤسسية والاستراتيجية حيث قامت الدولة بصياغة استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية ومكافحة الفساد، وعملت على تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

(3) أوصت الجزائر بمزيد من التعزيز لآليات الرصد بموجب اتفاقية منع الفساد ومكافحته وبأن يوضح المجلس نهج الرصد الخاص به للدول الأطراف. ودعا السيد طارق إلى مزيد من الإيضاح للطرائق والإجراءات والأهداف ومعايير التقييم في سياق رصد تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

(4) وقد أعرب عن استعداد الجزائر للتعاون مع المجلس في دوره الإشرافي بموجب اتفاقية منع الفساد ومكافحته ولدعم أي تدابير من شأنها تعزيز فعالية المجلس في هذا الصدد.

جيم. عرض المُقدم السيد ميغيل كانديدو من موزمبيق

قدم السيد ميغيل كانديدو سياقاً عن عمل المكتب المركزي لمكافحة الفساد في موزمبيق وعرض الأنشطة المختلفة التي يتم تنفيذها في موزمبيق لمنع الفساد ومكافحته ، كما سلط الضوء على جهود حكومته في مكافحة الفساد على النحو المبين أدناه:

(1) بعد أن أدركت الحكومة الموزمبيقية أن الدولة كانت تخسر الكثير من الأموال، رأت الحاجة إلى إشراك البنوك المركزية في الحوار حول مكافحة الفساد. تعد الجهود المشتركة مع البنوك المركزية ومكاتب صرف العملات الأجنبية أمراً أساسياً لأن هذه الكيانات غالباً ما تعمل كبؤر لغسيل الأموال.

(2) تم استحداث قانون عقوبات جديد يعزز تجريم الفساد في القطاع الخاص ويضمن سرعة النظر في قضايا الفساد ويمنع تحويل الأحكام على الفساد إلى غرامات.

(3) اعتمدت موزمبيق إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تتضمن الآن مقاربات قطاعية في مكافحة الفساد. بموجب هذه الاستراتيجية، توجد الآن خطط إستراتيجية لقطاعات مثل التعليم والأمن، من بين أمور أخرى، ويتم تطوير هذه الخطط بالتشاور مع أصحاب المصلحة في القطاع المعني.

(4) طورت الدولة أيضاً منصات افتراضية للمدفوعات عبر الإنترنت للخدمات العامة. وقد أدى انخفاض المعاملات النقدية إلى انخفاض كبير في حوادث الفساد وغسل الأموال على وجه الخصوص.

(5) وافقت موزمبيق على صكوك جديدة لتعزيز التعاون القضائي الدولي، بما في ذلك اعتماد أنظمة جديدة تُسرّع الآن عملية تسليم المجرمين وغيرها من الطلبات القضائية الأجنبية.

(6) وقعت دول مجلس التعاون الخليجي مذكرات تفاهم مع المؤسسات العامة بما في ذلك الوزارات وهيئة الإيرادات الوطنية والمؤسسات الخاصة تحت مظلة غرفة التجارة في موزمبيق.

7) سهّل مجلس التعاون الخليجي أيضًا تدريب المدربين داخل مؤسسات الدولة لتمكين المؤسسات من مكافحة الفساد باستخدام الخبرات الداخلية. حتى الآن، تم تدريب 776 مدربًا وأصبحوا قادرين على نشر رسائل مكافحة الفساد داخل المؤسسات، وهي خطوة شهدت وفورات كبيرة في تكاليف التدريب.

دال. تحديثات البلدان

خلال الجلسة العامة، أُتيحت الفرصة لممثلي الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد لمشاركة مختلف المبادرات التي تم الشروع فيها داخل بلدانهم في مجال مكافحة الفساد. قدم ممثلون من مالي والسنغال وتوغو وكوت ديفوار ومدغشقر وسيشيل وبوتسوانا المبادرات والتقدم المحرز في بلدانهم المختلفة في مجال مكافحة الفساد. فيما يلي ملخص للاتجاهات والممارسات والتحديات التي قدمها ممثلو السلطات الوطنية لمكافحة الفساد:

1. أظهرت الدول الأطراف في اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته التزامًا جديرًا بالثناء في معالجة الفساد من خلال مجموعة متنوعة من الإصلاحات القانونية بما في ذلك التعديلات الدستورية لضمان استقلالية الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد وكذلك التشريعات المتعلقة بالوصول إلى المعلومات وحرية التعبير لتكملة تشريعات مكافحة الفساد الحالية.

2. اعتمدت عدة دول أطراف استراتيجيات وخطط استراتيجية وطنية لتوجيه نهجها في مكافحة الفساد وقد أتاحت هذه الاستراتيجيات والخطط الاستجابات المُستهدفة للفساد مثل المبادرات القطاعية والرسائل المنسقة من قبل مختلف الجهات الفاعلة في مجال مكافحة الفساد.

3. استقادت بعض البلدان بشكل مثير للإعجاب من الابتكارات التكنولوجية لمعالجة الفساد من خلال تطوير منصات افتراضية للمدفوعات عبر الإنترنت للخدمات العامة. أدى انخفاض المعاملات النقدية إلى انخفاض كبير في حوادث الفساد، وعلى وجه الخصوص، غسل الأموال.

4. تم إجراء تحسينات على الملاحقة القضائية ومعاينة مرتكبي جرائم الفساد في بعض الدول الأطراف، بما في ذلك من خلال تعديل القوانين ذات الصلة لتسريع إجراءات الفصل في قضايا الفساد وتسريع طلبات التسليم والعقوبات بالسجن (بدلاً من الغرامات) لمن تثبت إدانتهم.

5. هناك زيادة جديرة بالثناء في عدد البلدان التي اعتمدت تشريعات لتنظيم استرداد الأصول، والأهم من ذلك، الإدارة الفعالة للأصول المستردة. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد لوائح بشأن إعلان الثروة في بعض الدول المُمثلة، مما أدى إلى ثني الموظفين العموميين عن الفساد.

6. يتضح من التقارير القطرية أن معظم المنظمات الوطنية لمكافحة الفساد قد تبنت نهجًا ذا شقين في مكافحة الفساد، وهما الوقاية والحماية / الإنفاذ. وقد أضافت تدابير المنع منظمات المجتمع المدني كشركاء مهمين في خلق الوعي بمكافحة الفساد.

7. تعالج بعض الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد الأسباب الجذرية لثقافة الفساد في بلدانهم من خلال مراجعة مناهج التعليم لمستويات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. لقد ابتكروا أيضًا طرق اتصال سهلة الاستخدام مثل المسلسلات التلفزيونية المتحركة للوصول إلى الجماهير الأصغر سنًا.

8. هناك نماذج مشجعة للتعاون في تدابير مكافحة الفساد على المستوى دون الإقليمي مثل اتفاقات التعاون والتآزر بين الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد من مالي والسنغال وكوت ديفوار.

9. أظهرت العديد من الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد شجاعة والتزامًا واستقلالية كبيرة من خلال تقديم قضايا الفساد البارزة إلى القضاء، بما في ذلك تلك التي يتورط فيها ضباط في مناصب عليا مثل الرئاسة. يجب بذل الجهود لجعل هذه الملاحظات القضائية البارزة هي القاعدة وليس الاستثناء.

10. تشير التجارب المشتركة إلى أن هناك نجاحًا أكبر في مكافحة الفساد إذا كان هناك تعاون فعال بين الوكالات داخل كل بلد. ومن أفضل الممارسات التي تم تمت هي تبادل المعلومات بين الشرطة ومسؤولي الجمارك وموظفي الغابات والقضاء والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة من أجل تدخلات متسقة واستراتيجية لمكافحة الفساد.

11. كجزء من التدابير الوقائية، أشار عدد من الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد إلى أهمية تقييمات مخاطر الفساد كأداة ليس فقط لخلق الوعي بالفساد ولكن أيضًا للإبلاغ عن الاستجابات بشأن التدابير المناسبة لمنع الفساد.

إحدى الطرق التي تم تحديدها لكيفية مكافحة الفساد هي من خلال العديد من الطلبات العارضة والتقنيات الإجرائية الأخرى في الفصل في قضايا الفساد التي تهدف إلى تأخير محاكمة المشتبه بهم. وبالتالي، فإن القضاء يلعب دورًا محوريًا في منع إساءة استخدام إجراءات المحكمة من قبل المتهمين.

هاء. الجلسة الختامية والطريق إلى الأمام للمجلس الاستشاري لمكافحة الفساد

في ختام الندوة عبر الإنترنت، دعا رئيس المجلس السيد جان لويس أندريامبيدي الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد إلى تعزيز المشاركة مع المجلس الاستشاري من أجل بناء شبكات لتنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته والموقف الأفريقي المشترك بشأن استرداد الأصول، وهذا الأخير هو أداة رئيسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتحديد الأصول المعادة لصالح المواطنين واستردادها وإدارتها. أشاد المجلس بالدور الفعال للأعضاء للجهود الكبيرة التي بذلتها لتنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته وأدوات مكافحة الفساد ذات الصلة. تعد أفضل الممارسات من قبل الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد في البلدان المختلفة مصدر إلهام وتوفر ثروة من المواد للتعلم المتبادل بين الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد في القارة.

التزم المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد بوضع اللمسات الأخيرة على تقرير الحوار ومشاركته مع المشاركين، كما سيقدم أيضًا توصياته إلى المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في يناير 2022.

4. الندوة عبر الإنترنت 3: منتدى الجهات الفاعلة من غير الدول

هدف الجلسة

ناقشت الجلسة واتاحت الفرصة للتفكير المشترك بين الجهات الفاعلة غير الحكومية والمجلس. أدار الجزء الأول من الجلسة معالي اجنيس كايوبو نجاندو عضو المجلس الاستشاري. قبل المناقشات العامة، قدم السيد سليمان كينيونيو من المجلس الاستشاري عرضًا حول حالة التعاون بين المجلس والجهات الفاعلة من غير الدول. وقدم السيد دون ديا الرئيس التنفيذي لاتحاد المحامين لعموم إفريقيا عرضًا تقديميًا ثانٍ حول النماذج الممكنة للتعاون بين المجلس والجهات الفاعلة من غير الدول. اشتمل الجزء الثاني من الجلسة على مناقشات حول كيفية تنظيم التعاون مع المجلس بالإضافة إلى تحديثات البلدان حول كيفية إشراك الدول الأعضاء لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

ألف. حالة التعاون بين المجلس الاستشاري و الجهات الفاعلة من غير الدول - السيد سليمان كينيونيو كبير مسؤولي السياسات للشؤون السياسية والقانونية في المجلس الاستشاري.

(1) تترك اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته الدور الرئيسي للقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد وتطلب من المجلس الاستشاري بناء شراكات مع الجهات الفاعلة من غير الدول لتسهيل الحوار في مكافحة الفساد.

(2) في الوقت الحالي، يُعتبر التعاون بين الجهات الفاعلة من غير الدول والمجلس متقطعًا ومحدودًا جغرافيًا ومشتتًا، كما يتميز بفترات من النشاط المكثف تليها فترة هدوء.

(3) في عام 2019 وخلال الحوار السنوي الثالث لمكافحة الفساد الذي عقد في كيغالي، رواندا، تم عقد منتدى لمنظمات المجتمع المدني قدمت فيه مقترحات مطورة حول كيفية التعامل مع المجلس بطريقة منظمة. لم تتحقق معظم هذه المقترحات بعد نظرًا للانقطاع الذي تسببت فيه جائحة كوفيد-19.

(4) هناك إمكانية لتعزيز تعاون المجلس مع الجهات الفاعلة من غير الدول في مجالات مراقبة تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته من خلال تقارير الدولة والبحوث والتوثيق والدعوة والتوعية والدعم لخلق بيئة مواتية لمنظمات المجتمع المدني.

(5) كانت هناك بعض الجهود الناجحة المتمثلة في تعاون المجلس والجهات الفاعلة من غير الدول بما في ذلك الشراكة طويلة الأمد مع مجموعة العمل متعددة القطاعات بشأن مكافحة الفساد في إفريقيا، والشراكة مع منظمة الشفافية الدولية بشأن البحث ومكتب منظمة الشفافية العالمية في كينيا خلال جائحة كوفيد-19 والشراكة مع One Campaign الموسيقية لدعم الشفافية والمساءلة.

باء. النماذج الممكنة للتعاون بين المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد والجهات الفاعلة من غير الدول - السيد دونالد ديا الرئيس التنفيذي لاتحاد المحامين لعموم أفريقيا

(1) أشركت الجهات الفاعلة من غير الدول المجلس في الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقية بطرق مختلفة بما في ذلك الترويج لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته وتعبئة المواطنين وزيادة الوعي وبناء مجتمع الممارسة حول الاتفاقية والبحث والتوثيق والمعرفة حول مظاهر الفساد في تقارير الأقاليم والدولة.

2) استمرت مشاركة منظمات المجتمع المدني مع المجلس الاستشاري في كونها مخصصة، وهناك حاجة للتفكير في كيفية ضمان الاستدامة والاتساق في هذه المشاركة.

3) تم اقتراح نموذج مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول الذي اعتمده اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب كمثال محتمل يمكن للمجلس والجهات الفاعلة من غير الدول تكراره. من المحتمل أن يكون منتدى المنظمات غير الحكومية التابع للجنة الأفريقية هو المنصة القارية الأكثر تطوراً لمشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية والتي توجد منذ أكثر من 25 عامًا. ويستضيف المنتدى أحد أعضاء منظمة غير حكومية وهي المركز الأفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ويعقد أحداثاً جانبية إلى جانب أنشطة اللجنة.

4) إن تكرار النموذج أعلاه يعني أن المنظمة العضو يتم تكليفها باجتماع الجهات الفاعلة من غير الدول كل عام للمشاركة على نحو نشط في أنشطة وتدخلات مكافحة الفساد التي يضطلع بها المجلس.

5) تم اقتراح التحالف من أجل محكمة أفريقية فعالة لحقوق الإنسان والشعوب ومشاركته مع المحكمة الأفريقية كنموذج آخر يمكن للمجلس والجهات الفاعلة من غير الدول النظر في اعتماده.

6) إذا تم قبوله، فإن النموذج أعلاه سيعني إنشاء منظمة عضوية محددة تشترك فيها الجهات الفاعلة من غير الدول لأغراض إشراك المجلس.

7) أيًا كان النموذج الذي يختار المجلس والجهات الفاعلة من غير الدول تبنيه، فقد تم التأكيد على أن الاتساق والاستدامة من العوامل الحاسمة التي يجب وضعها في الاعتبار. من الأهمية بمكان بشكل خاص تصميم إطار عمل للمشاركة يمكن أن يستمر حتى عندما يتقلب دعم المانحين.

لقد ركزت بلدان مختلفة على كيفية العمل على المستوى الوطني مع الجهات الفاعلة من غير الدول. تم تبادل الخبرات من توغو وتنزانيا والسنغال ومالي وموريشيوس وبوتسوانا. فيما يلي الاستراتيجيات الملحوظة والتعاون بين الدول الأطراف والجهات الفاعلة من غير الدول:

- اعتماد ميثاق يحدد إطار التعاون بين هيئة مكافحة الفساد والجهات الفاعلة من غير الدول. وهذا يمكن الجهات الفاعلة من غير الدول والوكالات الوطنية من العمل بشكل مشترك في حملات مكافحة الفساد على الصعيد الوطني.

- تشكيل لجان تضم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في عملية وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

- ارتباطات محددة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، حيث يعملون في قطاع معين مثل الصحة في معالجة الفساد.

- اشتملت مشاركة الوكالات الوطنية لمكافحة الفساد مع الجهات الفاعلة من غير الدول على منظمات المجتمع المدني التقليدية / المُشكلة رسمياً ولكن أيضاً منصات غير منظمة / غير رسمية ومجموعات ومواطنين فاعلين.

- قامت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بدمج المؤسسات الدينية كجزء من استراتيجياتها لمكافحة الفساد وتم تضمين رسائل مكافحة الفساد في الخطب. تم إنشاء منصات مختلفة لمكافحة الفساد لفئات مختلفة وتشمل هذه: النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية والنسائية والقطاع الخاص.

- مذكرات تفاهم مع منظمات المجتمع المدني المختلفة للتعاون في مبادرات مكافحة الفساد وتدريب منظمات المجتمع المدني على إعداد التقارير الموازية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- العمل بشكل وثيق مع وسائل الإعلام وتسهيل تدريب الصحفيين الاستقصائيين على التحقيقات وإعداد التقارير حول الفساد.

التوصيات

(1) قرر المشاركون تنشيط التعاون بين المجلس و الجهات الفاعلة من غير الدول بعد الانقطاع الناجم عن جائحة كوفيد-19 والاستفادة من المنصات عبر الإنترنت الموجودة الآن كفرص لتوسيع عدد الجهات الفاعلة من غير الدول المنخرطة مع المجلس.

(2) يطلب كل من المجلس والجهات الفاعلة من غير الدول وقتاً بعد هذا الحوار للتشاور والاتفاق على الإطار الأنسب لاعتماده من أجل تعاون متسق وحيوي. ويهدف كلا الجانبين إلى التوصل إلى إجماع حول هذا الأمر قبل وقت طويل من انعقاد الحوار السنوي القادم لمكافحة الفساد.

(3) يلتزم المجلس بالحفاظ على مذكرات التفاهم الحالية مع منظمات المجتمع المدني ومتابعة المذكرات الجديدة مع المنظمات التي لم تشارك من قبل مع المجلس.

(4) سوف يستكشف المجلس سبل تعزيز وتوسيع عضوية مجموعة العمل متعددة القطاعات بشأن مكافحة الفساد في أفريقيا. وستبذل جهود مدروسة لزيادة مشاركة النقابات العمالية ومنظمات الشباب والنساء ووسائل الإعلام.

(5) حث الموفدون المجلس على النظر في تسهيل الحوار المستمر بين الجهات الفاعلة من غير الدول من أجل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والإلهام.

(6) طلب ممثلو الجهات الفاعلة من غير الدول من شركاء التنمية دعم تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني لرصد تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته وطلبوا أيضاً من المجلس تقديم الدعم الفني لمنظمات المجتمع المدني في وضع المقترحات لشركاء التنمية.

د. الكلمة الختامية

ألقي معالي جان لويس اندرياميفيدي رئيس المجلس الاستشاري كلمة ختامية شكر في بدايتها جميع المشاركين على مساهماتهم الثرة في المناقشات، وأكد مجدداً أن عزيمة المجلس لن تلين في السعي للحصول على مشاركة منظمة مع الجهات غير الحكومية وأن المجلس سيواصل التواصل مع منظمات المجتمع المدني ودعمها، بما في ذلك من خلال مجموعة العمل المعنية بالشراكات وتعبئة الموارد، وحث منظمات المجتمع المدني على أن تظل يقظة وموحدة، لا سيما في مواجهة المضايقات والقمع رداً على عملها في مكافحة الفساد، وأكد أن المجلس سيواصل دعم الجهود الرامية إلى

سن قوانين حماية المبلغين عن المخالفات في مختلف الدول الأعضاء وأي قوانين ذات أهمية حاسمة لضمان سلامة الجهات غير الحكومية لأنها تساهم في مكافحة الفساد. واختتم معالي أندرياميفيدي كلمته بالإشادة بالشجاعة التي أبدتها منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، حتى في ظل مخاطرة أفرادها بسلامتهم الشخصية.